الأمم المتحدة

A/RES/76/131

الجمعية العامة

Distr.: General
5 January 2022

الدورة السادسة والسبعون

البند 28 من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/76/454، الفقرة 51)]

131/76 - الذكرى السنوية الخمسون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والذكرى السنوية العشرون للسنة الدولية للمتطوعين

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ أن عام 2021 يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته في كانون الثاني/يناير 1971 ويوافق أيضا الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للمتطوعين،

وإذ تشير إلى قرارها 140/73 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 والمعنون "العمل التطوعي في سبيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تسلم بالدور المهم الذي قام به المتطوعون وما زالوا يقومون به في تصديهم لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبخاصة أداؤهم دورا فعالا فيما اتُّخذ من تدابير وطنية لمواجهة الجائحة والتعافي من آثارها وفي معالجة عواقبها والتخفيف من وطأة آثارها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بصفتهم عاملين صحيين وغيرهم من العمال الأساسيين الذين يؤدون مهامهم في الخطوط الأمامية،

وإذ تعترف برغبة الناس في العالم قاطبة في أن يسهموا عن طريق العمل التطوعي وبأهمية ضمان سلامة المتطوعين وأمنهم عبر توفير التأمين الملائم وتقديم الدعم في مجال الصحة البدنية والعقلية،

وإذ تعترف أيضا بأن الشباب يضطلعون بدور رئيسي في العمل التطوعي على نطاق العالم، وتؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية إشراك الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والمنظمات التي تركز

الرجاء إعادة استعمال الورق

في عملها على قضـــايا الشـــباب في جميع المســـائل التي تهمهم، بما في ذلك داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالموضوع،

وإذ تسلم بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] خلقت حاجة ماسة غير مسبوقة عالميا ووطنيا إلى التعجيل بإحراز تقدم في الاعتراف بالعمل التطوعي وتعزيزه وتيسيره وتحقيق تكامله وتواصل عناصره من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وفيما يجمع بينها من علاقات،

وإذ ترحب بإدماج العمل التطوعي في جميع المسائل ذات الصلة التي نظرت فيها الأمم المتحدة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدت بموجبها مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية[2]، التي اعترفت فيها بأن المتطوعين وغيرهم من الأطراف صاحبة المصلحة لهم دورٌ مهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، وتكميل الجهود الحكومية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية، وكذلك القرار 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي اعترفت فيه بالعمل التطوعي كوسيلة فعالة تشمل عدة قطاعات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ ترحب أيضا بنشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتقرير المعنون *تقرير عام 2022 عن حالة العمل التطوعي في العالم: إقامة مجتمعات على أسس المساواة وشمول الجميع* الذي يقدم أدلة جديدة على العلاقة بين المتطوعين والدولة ويوضح كيف يمكن لنماذج العمل التطوعي المستجدة أن تساعد في معالجة احتياجات المجتمعات المحلية بطريقة تقوم على الشمول والاستجابة،

وإذ تعترف بالإسهام القائم لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في دعم العمل التطوعي، ولا سيما عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في أنحاء العالم أجمع، وإذ تعترف أيضا بجهود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتشجيع العمل التطوعي في جميع وحدات شبكته العالمية، وإذ تلاحظ عمل المنظمات الأخرى التي تشـــرك المتطوعين في عملها على كل من الصـــعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وإذ تعترف بالدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني في تيسير العمل التطوعي،

وإذ تعترف أيضا بأن تطور ممارسات العمل التطوعي، بما في ذلك العمل التطوعي عبر الإنترنت والعمل التطوعي الرقمي، أوجد حاجة إلى فهم الشكل الذي أصبحت تتخذه مشاركة المتطوعين في إطار تلك الممارسات وإلى العمل على ألا يترك أحد خلف الركب بتيسير إمكانية الوصول، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة سد جميع الفجوات الرقمية، التي زادت هوتها بسبب جائحة كوفيد-19، سواء فيما بين البلدان أو داخلها، بما يشمل الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وبين الشباب وكبار السن وبين الجنسين، وتعزيز الشـــمول الرقمي، مع مراعاة الســـياقات الوطنية والإقليمية والتصـــدي للتحديات المرتبطة بإمكانية

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 313/69، المرفق.

الوصول ويُسر التكلفة ومحو الأمية الرقمية والمهارات والدراية الرقمية، وكفالة أن تعود التكنولوجيات الجديدة بالنفع على الجميع، مع أخذ احتياجات الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة بعين الاعتبار،

1 - ***ترحب*** بتقرير الأمين العام عن خطة العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[3] الذي يهدف إلى تمكين جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار الكرامة والمساواة وفي ظل بيئة صحية، ويشير إلى التقدم الذي أحرزته الأطراف صاحبة المصلحة في إطار خطة العمل لدمج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - ***تذكر*** بأهمية إدماج العمل التطوعي، حسب الاقتضاء، في أنشطة التخطيط لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على القيام، بشراكة مع الدول الأعضاء، بدعم هذه الجهود وتهيئة بيئة ملائمة للعمل التطوعي والمتطوعين من أجل تعزيز استدامة نتائج التنمية؛

3 - ***تعترف*** بما لمساهمات المتطوعين من أهمية حاسمة في هذا الصدد وتثني على مساهمات المتطوعين الوطنيين والدوليين لتفاعلهم الضروري مع السكان المحليين في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي من آثارها، وهو ما تجلى مؤخرا في العمل الذي أدوه عقب الكوارث الطبيعية، ومنها الكوارث التي تفاقمت بفعل تغير المناخ في أرجاء عديدة من العالم؛

4 - ***تثني*** على ازدياد التلاحم بين العمل التطوعي والرياضة الذي يسهم في تحقيق مُثل السلام والمجتمع الشامل للجميع بفضل ما يقدمه المتطوعون الوطنيون والدوليون من مساهمات قيمة في الإعداد للمناسبات الرياضية الكبرى وتنفيذها ومن جملتها الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

5 - ***تثني أيضا*** على قياس حجم العمل التطوعي ونطاقه على الصعيد الوطني وإدماجه في السياسات والاستراتيجيات المعنية بقضايا الشباب واستراتيجيات التأهب للكوارث والتصدي لها على الصعيد الوطني، وخطط التنمية الوطنية، وتشجع الحكومات، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات التي تشرك المتطوعين في عملها، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية وغير ذلك من الأطراف المعنية، حسبما يكون مناسبا، على إدماج العمل التطوعي في استراتيجيات التنمية الوطنية وخططها وسياساتها وفي أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأطر التخطيط المماثلة؛

6 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على دعم العمل التطوعي من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وذلك يشمل إدماج العمل التطوعي في الأولويات القطاعية واستراتيجيات التنمية الوطنية وخططها وسياساتها، والاستثمار في المتطوعين والعمل التطوعي باعتبارهم جزءا من القدرات الوطنية لتعزيز الإدماج وتعزيز المشاركة وتدعيم الابتكار وتوطيد الأدلة على نوعية المشاركة من خلال العمل التطوعي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بتضافر مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة؛

7 - ***تشجع*** المشاركة المجدية لجميع الناس، بمن فيهم الشباب وكبار السن والنساء والمهاجرون واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الأقليات والفئات المهمشة الأخرى، في البرامج

(3) A/76/137.

والمشـــاريع التي تنطوي على عمل تطوّعي، مع توفير الوســـائل المناســـبة لتســـخير كامل إمكانات العمل التطوعي؛

8 - ***تثني*** على الدول الأعضاء التي سلطت الضوء على إسهامات العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في استعراضاتها الوطنية الطوعية المعروضة على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعاته المعقودة في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021، وتشجع جميع الدول الأعضاء على أن تزيد من تعاونها مع المنظمات التي تشرك المتطوعين في عملها ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل دعم تلك الجهود وإيجاد بيئة مواتية للعمل التطوعي والمتطوعين في سبيل تعزيز استدامة نتائج التنمية، وأن تدرج في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقبلة معلومات بشأن مدى العمل التطوعي وإسهامه وتأثيره، وأن تشرك المتطوعين في رصد التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني وفي إطار مشاركة الناس بشكل أعم؛

9 - ***تشجع*** جميع الدول الأعضاء على الاستثمار في قياس حجم الجهود الطوعية التي يبذلها الناس وإسهامها، تمشيا مع المعيار الذي حدده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل بشأن العمل التطوعي ودليل منظمة العمل الدولية بشأن قياس العمل التطوعي، وعلى جمع بيانات عالية الجودة مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة واستخدامها في دعم العمل التطوعي وإدماجه في الاستراتيجيات الوطنية وقياس أثره على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

10 - ***تطلب*** إلى كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية أن تدرج المساهمات المتميزة للعمل التطوعي ضمن أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة ووثائق البرامج القطرية، انسجاما مع القرار 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

11 - ***تشير*** إلى النداء إلى العمل المعنون "تسخير العمل التطوعي في النهوض بعقد العمل"، وترحب بمساهمة المتطوعين في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على جائحة كوفيد-19، وتؤكد الدور الرئيسي الذي يضطلع به المتطوعون في مجالات التصدي للجائحة وإعادة البناء وتحقيق الانتعاش وكذلك في تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن جملتها التغطية الصحية الشاملة، وتدرك أن تأثير الجائحة في الفقراء والفئات الأشد ضعفا تأثيرا أشد من تأثيرها في غيرهم، مع ما يجره ذلك من عواقب على المكاسب الصحية والإنمائية؛

12 - ***تطلب*** إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع المنظمات التي تشرك المتطوعين في عملها، بما فيها المنظمات المنتسبة إلى المجتمع المدني، من أجل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المتطوعين وتحسين أمنهم ورفاهيتهم، وتهيب بالدول أن تسعى، على صعيدي القانون والممارسة، إلى خلق بيئة مأمونة مواتية للمتطوعين والحفاظ عليها، وتشجع على الأخذ بالممارسات الجيدة في مجال النهوض بالعمل التطوعي وتيسيره وإدارته حيثما انطبق؛

13 - ***تنوه*** بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في دعم إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عبر تبادل ما اكتسبه في هذا الشأن من معارف وتجارب، وتشجع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية على تبادل جهودها المستمرة في سبيل دمج العمل التطوعي في خطة

التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال البوابة العالمية للمعارف المتعلقة بالعمل التطوعي التي يستضيفها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بما يشمل السياسات والاستراتيجيات والبحوث والأدلة والممارسات الجيدة بشأن تسخير العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

14 - ***تنوه أيضا*** بصندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة باعتباره المورد الذي يمكن برنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع مبادرات تدمج قيم العمل التطوعي في عمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، وتشجع الدول الأعضاء القادرة على زيادة تبرعاتها في الصندوق على أن تقوم بذلك لضمان استمرار الأنشطة؛

15 - ***تنوه كذلك*** بدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق الأشكال المبتكرة للعمل التطوعي، وتشجع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية على دعم العمل التطوعي على الإنترنت، بما في ذلك العمل التطوعي على الإنترنت في الأمم المتحدة الذي يتيح منصات عالمية شاملة للجميع مزودة بالإمكانات التكنولوجية؛

16 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين على مواصلة تبادل المعارف وزيادة السبل الكفيلة بالتصدي للحواجز المنتصبة في طريق العمل التطوعي لصالح جميع الناس، بمن فيهم الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة؛

17 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية الاجتماعية".

الجلسة العامة 53
16 كانون الأول/ديسمبر 2021